آراء

مقاطعة بالإجبار

أحمد سعداوي

تنشط في بغداد وبقيّة المحافظات العراقية حملاتٌ لمقاطعة البضائع التي تنتجها شركاتٌ داعمة لإسرائيل، وكما في بلدان عربية أخرى، فإنّ مقاطعة علامة بيبسي التجارية صبّت في مصلحة علامة تجارية أخرى للمشروبات الغازية هي شركة سينالكو، التي ضاعفت إنتاجها لتلبية الطلب المتزايد في السوق المحلّية، خصوصاً، في المطاعم والمقاهي. لا يمكن تحديد نسبة المقاطعة للعلامات التجارية الداعمة لإسرائيل، ومدى انتشارها. ولكن من الواضح أنّ نسبة كبيرة من المقاطعين مواطنون تأثّروا بالأحداث، واتخذوا هذا القرار بقناعة وبحرّية تامّة. غير أنّ هناك من تأثّر بحملات المقاطعة التي تدعمها مُنظّمات مجتمع مدني أو أحزاب وتيّارات سياسية. وفي كلّ الأحوال، يأخذ فعل المقاطعة قيمته من حرّية الاختيار التي يتمتع بها الإنسان، ولا معنى للمقاطعة حين تكون بالفرض.

ولكن جماعات مُسلّحة أغلقت، الأسبوع الماضي، مطاعم تحمل علامات تجارية أميركية في بغداد، مُستخدمةً الهراوات والعصي لتكسير الزجاج والأثاث، وإرهاب المواطنين من العوائل التي كانت تتناول العشاء في هذه المطاعم، ما أدّى إلى حالة من الذعر والفرار من المكان، ولم تفعل الشرطة العراقية أيّ شيء لإيقاف هذه الهجمات، التي صارت تتكرّر على مطاعم أخرى في بغداد، أو بعض المحافظات.

تُسمّي وسائل الإعلام القريبة من التيّارات «الولائية» هؤلاء المسلّحين بـ«مواطنون غاضبون». غيرَ أنّ الجميع يعرف أنّهم مُجرّد أعضاء في مليشيات مُسلّحة، وعلّق بعض المدوّنين ساخراً، أنّ هؤلاء «المواطنين الغاضبين» أغلقوا مطاعم بعلامات تجارية أميركية، باستخدام أسلحة أميركية، وكانوا يحملون تلفونات أميركية، وكانت السيّارات التي استقلوها، وصوّرتها كاميرات المراقبة، سيّارات أميركية (!).

وتزداد المفارقة حين نعرف أنّ هذه المطاعم لم تأخذ امتيازاً من الشركات الأميركية الأصلية، بمعنى أنّها مطاعم غير مُعترَف فيها أو «مُزوّرة». فضلاً عن أنّ هذا الإغلاق «الإرهابي» للناس وللعوائل ينسف الجوهر الأخلاقي لفعل المقاطعة، من أنّه اختيار حرّ. وصْفُ «الإرهابي» تردّد في تعليقات بعض الأحزاب المكوّنة للائتلاف الشيعي الحاكم على هذه الأحداث، ليشتعل السجال بين الأطراف الشيعية أنفسها، وتطفو الانشقاقات القائمة بينها وتصبح ظاهرة للعيان أكثر؛ فهناك من هذه التيّارات السياسية من هو في قلب العملية السياسية وداعم للحكومة، ويحظى بامتيازاتها، ولا يريد إقلاق المجال العام، ويحاول تسويق نفسه للجمهور من خلال حكومة محمد شيّاع السوداني وانجازاتها. وهناك، على الطرف المُضادّ، من يرى نفسَه مقصيّاً ومُبعداً من هذه الامتيازات، ويريد المزايدة على الطرف الحكومي بالمقاومة والثورة ودعم القضايا العادلة، كما هي قضية غزّة، والشعب الفلسطيني عموماً.

هذه السجالات، ثمّ الانشقاقات، انتقلت الى المُدوّنين العاملين مع كلا الفريقَين، فرأينا من كانوا أمس جبهة واحدة ضدّ المدنيين، ومتظاهري تشرين (2019)، يكيلون التهم الجاهزة بالتخوين والعمالة للشباب المُتظاهرين، يوجّهون الآن سهامهم لصدور بعضهم بعضاً. المشكلة (وربّما المفارقة المحزنة) أنّ هذه السجالات، أو حتّى الصدام المُسلّح، الذي يمكن أن يحدث بين هذين الطرفَين، هو أمر يحدث بين أطراف في «بانثيون» السلطة، هناك، في الأبراج العالية، ولا شأن للمواطن العادي به، فكلا الطرفَين يملك السلاح ويمارس، عند الحاجة، مختلف أشكال الإرهاب الرمزي والمعنوي والمادّي تجاه المواطن. لقد أُقصي المواطن العادي، وبعنف، من الاهتمام بصراعات السلطة، هذه، لأنّها صراعات بين أطراف استبدادية، لا تحترم حياة الإنسان ولا رأيه، ولا تقيّم نفسها بناءً على رأي المواطن وإرادته السياسية الحرّة. وللأسف، فإنّ الأطراف الموجودة داخل دائرة السلطة، وتلك التي في خارجها، لديها أدوات وتصوّرات متشابهة، ومنها أنّهم جميعاً يهتمّون بالمماحكات في مستوى معيّن، ولا يريدون الصدام المباشر، كما أنّ الطرف الحكومي غير معني بتطبيق القانون ضدّ من يخرقه، ويفضّل إنجاز تسويات خلف الأبواب المُغلقة.

المشكلة (وربّما المفارقة المحزنة) أنّهم يتصوّرون صمت المواطن الخائف موافقة أو تأييداً، وأنّ عدم اعتراض الناس يعني أنّ لديهم شعبية حقّاً بين الجمهور العام.

غزّة بين الجامعات الغربية والعربية

سمير حمدي

كان حراك الجامعات الأميركية، الذي دشّن موجة الاحتجاجات الطلابية المُتضامنة مع غزّة في الغرب، حدثاً لافتاً، على الأقلّ، في ما يخصّ الشارع العربي الذي اعتاد تصوّراً نمطياً عن الغرب، والولايات المتّحدة خصوصاً، بوصفها رمزاً للشر المحض، من دون تفصيل أو تمييز بين القوى المتصارعة واتجاهات الرأي المختلفة، التي تشقّ المجتمع الأميركي، والغرب عموماً. للنشاط السياسي بين الطلاب في الجامعات الغربية تاريخ طويل. كانت المُنظّمات الطلابية اليسارية في الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا مرتبطة أو تعمل بوحي من الأحزاب السياسية الموجودة في عالم «الكبار»: الحزب الديمقراطي، الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية. من المُؤكّد أنّ المنظّمات الشبابية واجهت، في أحيان كثيرة، أزمات وانشقاقات مع إشراف «الكبار»، لكنّ هذه الانشقاقات أدّت إلى ظهور مجموعات طلابية حرّة ومستقلة، إذ يلعب الطلبة دوراً سياسياً خارج إطار الأحزاب الكلاسيكية. وتفرز هذه المجموعات قادة التحرّكات الجماهيرية الطلابية الكبيرة، الذين يحشدون جهودهم حول قضايا دولية عادلة (الفصل العنصري، حرب فيتنام، قضايا البيئة، وصولاً إلى قضية فلسطين) بقدر اهتمامهم بالقضايا الأكاديمية، ولكن، بمعنى نقد المجتمع ومعارضة الأحزاب اليسارية التقليدية، وبالتأكيد؛ مناهضة العولمة والإمبريالية.

لم يكن سهلاً أن يصل الطالب الأميركي، والغربي عموماً، إلى مستوىً من الوعي يمكّنه من رؤية حقيقة الصراع الحاصل في الشرق الأوسط، في ظلّ حجم الدعاية الصهيونية التي تهيمن على المشهد الأميركي، وهذا ما يجعل قيمة هذه الاحتجاجات مضاعفة، من جهة أنّها تُمثّل تحدّياً للسردية الصهيونية المُهيمنة منذ عقود، وفي الوقت نفسه، محاولة لكشف العوامل الحقيقية للصراع الحاصل في فلسطين، بوصفه حرباً بين الاحتلال والمقاومة، وليس «إرهاباً أعمى»، كما يحاول الإعلام الصهيوني تسويقه. كان واضحاً أنّ الحراك الطلابي في الجامعات الغربية يتحرّك ضمن سياقٍ عام يربط بين مناهضة العولمة والدفاع عن سكان غزّة، فالدعم الهائل، الذي تُقدّمه حكومات الدول الغربية للكيان الصهيوني، إنّما هو جانب من النزاع الأكبر بين الإمبريالية، التي تسعى إلى مزيد من الهيمنة، وفي سياق رغبتها في حماية الأقلّية المُسيطِرة مستعدة لتبرير كلّ أشكال العنف، بما في ذلك أعمال الإبادة الجماعية، فيما تُمثّل المقاومة في غزّة جانباً أساسياً من المقاومة العالمية، التي تجمع طيفاً واسعاً من المُضطهدين في العالم.

في مقابل حيوية الجامعات الغربية، وتحرّكاتها المتواصلة دفاعاً عن أهل غزّة، تغرق الجامعات العربية في حالة من السبات واللامبالاة، رغم أنّ القضية الفلسطينية حاضرة في الشارع العربي، إلّا أنّ الحركة الطلابية العربية خارج سياق الأحداث تماماً. في ظلّ عدوان مستمر منذ ثمانية أشهر، جاءت تحرّكات الجامعات العربية مُحتشمةً ومناسباتية، وبعضها جاء تحت ضغط الأخبار الواردة من الغرب. فمستوى وعي الطالب العربي يظهر وكأنّه أقلّ إدراكاً لطبيعة الحرب الحالية وأهميتها في تقرير مصير القضية الفلسطينية برمّتها، فالجامعات العربية دخلت في العقد الأخير، منذ خفوت وهج الثورات الشعبية، حالة من الخنوع ربما لم تشهد لها مثيلاً، فأنظمة الاستبداد العربي تدرك أنّ ضبط الشارع، ومنعه من الانفجار، مجدّداً، يقتضي قبل كلّ شيء تحييد الفئة الشبابية، وتحويل الجامعات مُجرّد حاضناتٍ مدرسية منفصلة عن الواقع السياسي والاجتماعي للبلاد، وعن قضايا الأمّة عامة. ورغم أنّ الحرب على غزّة مثّلت فرصةً لإعادة انبعاث الحركة الطلابية العربية من رمادها، إلّا أنّ عوامل القصور الذاتي الناجمة عن التجفيف المُتعمّد لمنابع العمل السياسي والحزبي في الجامعات، كان لها أثرها الواضح في ضعف التحركات الطلابية في الجامعات العربية، وهي في هذا مُجرّد انعكاس لشارع عربي عجز عن التعبير عن مشاعر التأييد الجيّاشة، التي لا تَخفى، وتجلّت غالبيتها في حملات التبرّع، وفي مواقع التواصل الاجتماعي، ولكنّها، قطعاً، لم تكن في المستوى المأمول عندما تعلّق الأمر بالنزول إلى الشوارع.

(كاتب تونسي)

الولايات المتّحدة: أنا من يحدّد الخير والشر

سمير الزين

كانت حرب تحرير الكويت في العام 1991، بتحالف دولي عريض بقيادة الولايات المتّحدة بإدارة جورج بوش (الأب)، إعلاناً لنهاية الحرب الباردة ونظام القطبَين، وتتويج الولايات المتّحدة قطباً وحيداً في العالم. وكان من أكثر نتائج هذا التحوّل أهمّية، انهيار قواعد الصراع، التي توافق عليها القطبان، خلال تاريخهما الطويل، وأكثر ما خسرته الولايات المتّحدة أهمّية، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، أنّها فقدت عدوّها. انتظرت الولايات المتّحدة حتّى أحداث 11 سبتمبر (2001) ليعلن جورج بوش (الابن) أنّ «الإرهاب» أصبح العدوّ الرئيسي للولايات المتّحدة، وأنّ على الجميع أن يقفوا معها، ومن لن يفعل ذلك فسيكون «عدوّنا»، وصيغ ذلك بلغة تهديدية: «من ليس معنا فهو ضدّنا».

منذ ذلك الوقت، تكرّرت التهديدات للعالم بأسلوب سافر، ووصلت خلال العقود الثلاثة المنصرمة مرّات عدّة إلى دول أوربية، مثل ألمانيا وفرنسا، التي انتقدها المسؤولون الأميركيون، وبطانتهم، انتقاداً لاذعاً، لمعارضتها بعض المواقف الأميركية، خاصّة احتلال العراق في العام 2003. قبل حربها على العراق، لجأت الولايات المتّحدة إلى الأمم المتّحدة للتغطية على حربها، وكان ذلك، كما صرّح الرئيس الأميركي حينها، لإعطاء فرصة للهيئة الدولية، قبل تصرّف الولايات المتّحدة وحدها بشأن العراق. وما قيل بشأن العراق، قيل، بشأن كلّ القضايا التي كان فيها للولايات المتّحدة مصالح لا يوافق عليها المجتمع الدولي. وعندما قالت الإدارة الأميركية أنّ صبرها نفذ، كانت تعني الجميع، خاصّة تلك الدول التي شكّلت عقبة أمامها في مجلس الأمن للحصول على القرار الذي تريده بشأن العراق. ولم يتورّع وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد عن السخرية من «القارّة العجوز»، لأنّ ألمانيا وفرنسا لم تكونا مع الحرب على العراق. في مارس/ آذار 2003، أعلنت حكومة الولايات المتّحدة أنّ «الدبلوماسية فشلت»، وأنّها ستمضي في «تحالف الراغبين»، لتخليص العراق من صدّام حسين ومن أسلحة الدمار الشامل التي أصرّت كلّ من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة على امتلاك العراق لها، والتي تبيّن بعد احتلال العراق أنْ لا وجود لها.

تنطق السياسات الأميركية بأنّ إرادة الولايات المتّحدة يجب أن تشكّل إرادة دولية، والتنازل الذي يمكن أن تقدّمه شكلي بشأن الصياغات التي لا تمسّ بالجوهر. وإذا لم تمرّر الولايات المتّحدة سياساتها بوصفها تمثيلاً للإرادة الدولية، فإنّ المنظّمة الدولية تكون قد فقدت مصداقيتها، وتكون الإدارة الأميركية مضطرّة إلى التحرّك منفردة وفرض إرادتها على العالم. تستخدم الولايات المتّحدة في تحرّكاتها السياسية لغةً تُعسكر السياسة، على قاعدة أنّ القوّة قادرة على إنجاز كلّ الأهداف السياسية، وما دامت أنّها تملك القوّة الأكبر في العالم، فعلى مالك القوّة أن يفرض شروطه على الآخرين وعلى الآخرين الاستجابة. حاولت الإدارة الأميركية تفسير ما جرى بلغة مسطّحة يُكرّرها بعض الكتّاب الأميركيين: «لأنّهم يكرهوننا»؛ «كراهية» الآخرين الولايات المتّحدة تأتي لأنّها دولة قويّة وحرّة، وهو ما يثير غضب الآخرين منها، من دون أن يرى هذا المنطق المُسطّح نتائج السياسة الأميركية في كلّ مكان في العالم. وبحسب هذا المنطق، فإنّ كراهية الآخرين للولايات المتّحدة تجعلهم يعملون على المسّ بالمصالح الأميركية أو تهديد أمنها. وحتّى يجري منع هذه الجماعات والدول من المسّ بالمصالح الأميركية، أقرّت إدارة بوش (الابن) استراتيجيتها الجديدة التي أطلقت عليها اسم «الحرب الوقائية»، وهي تعني استعداد الولايات المتّحدة للتدخّل في أيّ مكان يمكن أن يشكّل تهديداً لها، سواء كان هذا التهديد حقيقياً أم غير ذلك. وبذلك، تبيح لنفسها التدخّل في كلّ مكان بناء على تقديرها بأنّ هذا المكان يُشكّل خطراً مُحتملاً عليها، وليس خطراً أكيداً. وبعدها احتلّت أفغانستان والعراق، واغتالت مُسيّراتها ومجموعات الكوماندوس الأميركية من اعتبرته عدوّها، سواء في أفغانستان أو اليمن أو سورية أو باكستان، أو غيرها.

> تصرّ الولايات المتّحدة أنّها وحدها لها الحقّ في تحديد الشرّ والخير، وعلى العالم أن يخضع لإرادتها، فهي تحدّد من الضحية ومن الجلّاد

احتلّت الولايات المتّحدة بلدين، وطاردت المئات، هنا وهناك، ذلك كلّه من أجل أمن الولايات المتّحدة، وبعد ذلك كلّه، وبعد مئات مليارات الدولارات التي دفعتها، جاءت لتقول إنّ هذه السياسة لم تكن صحيحة، وعلينا الانسحاب من العراق وأفغانستان، ولم تبدِ أيّ اعتذار عن القتل والدمار الذي سبّبته. وبحسب دراسة أجرتها جامعة براون في 2019، تناولت تكاليف الحرب في أفغانستان وباكستان، أنفقت الولايات المتحدة ما يقرب من 978 مليار دولار، وقد أنفقت كلّ من ألمانيا وبريطانيا، اللتَين امتلكتا قوّات عسكرية هناك، حوالي 50 مليار دولار. وأفادت تقارير بأنّ الحرب على العراق كلّفت الولايات المتّحدة حوالي تريليوني دولار، ويشمل هذا المبلغ تكاليف الإنفاق العسكري في العراق والأموال المخصّصة لرعاية المحاربين القدامى في حرب العراق، والفائدة على الديون المتكبدة لتمويل المشاركة العسكرية الأميركية في العراق. أيّ صورة لأفغانستان والعراق، لو تم توظيف هذه الأموال لتنمية هذين البلدَين، وغيرهما من البلدان بدل تدميرهما؟! يبدو سؤالاً ساذجاً، لا تبني الدول قوّتها بالأعمال الخيرية، إنّما بإظهار قوّتها، وهو ما أرادته الولايات المتّحدة في حربها على الإرهاب. رغم أنّ الأميركيين أنفسهم يميّزون بين القوّة الصلبة والقوّة الناعمة، كان يمكن اعتماد سياسات القوّة الناعمة، بدلاً من سياسة الانتقام من العالم، التي اتُّبِعَتْ بعد أحداث 11 سبتمبر، لكنّ هذا لم يكن خيار الولايات المتّحدة.

مراجعة السياسة الأميركية والخروج من العراق، وأفغانستان التي كان الخروج منها مذلّاً، حيث عادت «طالبان» إلى حكم أفغانستان، وهي التي طردتها الولايات المتّحدة من الحكم عندما غزت أفغانستان في العام 2001. ولم تُؤثّر هذه المراجعة على ازدواجية المعايير في سياساتها، فلا ترى الإدارة الأميركية أيّ حرج، أن تدين الاحتلال الروسي أوكرانيا وتُقدّم مساعدات بمليارات الدولارات للتصدّي لهذا الاحتلال. أمّا مع الاحتلال الإسرائيلي فالوضع مختلف، فهي تدعم الاحتلال في حربه الوحشية على الفلسطينيين في قطاع غزّة، وتحميه في المؤسّسات الدولية، وتسعى إلى معاقبة محكمة الجنايات الدولية، لأنّ المُدّعي العام طالب بمُذكّرة توقيف في حقّ رئيس الوزراء الاسرائيلي ووزير أمنه بناء على جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزّة. تصرّ الولايات المتّحدة أنّها وحدها التي لها الحقّ في تحديد الشرّ والخير، وعلى العالم أن يخضع لإرادتها في هذا التحديد، فهي تحدّد من هو الضحية ومن هو الجلّاد، حتّى لو كان الواقع يصرخ بغير النظرة الأميركية المُنحازة، وعلى العالم الخضوع لما تريده الولايات المتّحدة، وهذا ما تحاول الأخيرة ترسيخه بفجاجة ووقاحة في الحرب الوحشية والدموية على غزّة، والتي ترى فيها الولايات المتّحدة حرباً تدافع فيها إسرائيل عن نفسها، أيّ سخرية أكثر مرارة من هذا؟!

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

كاريكاتير **عماد حجاج**

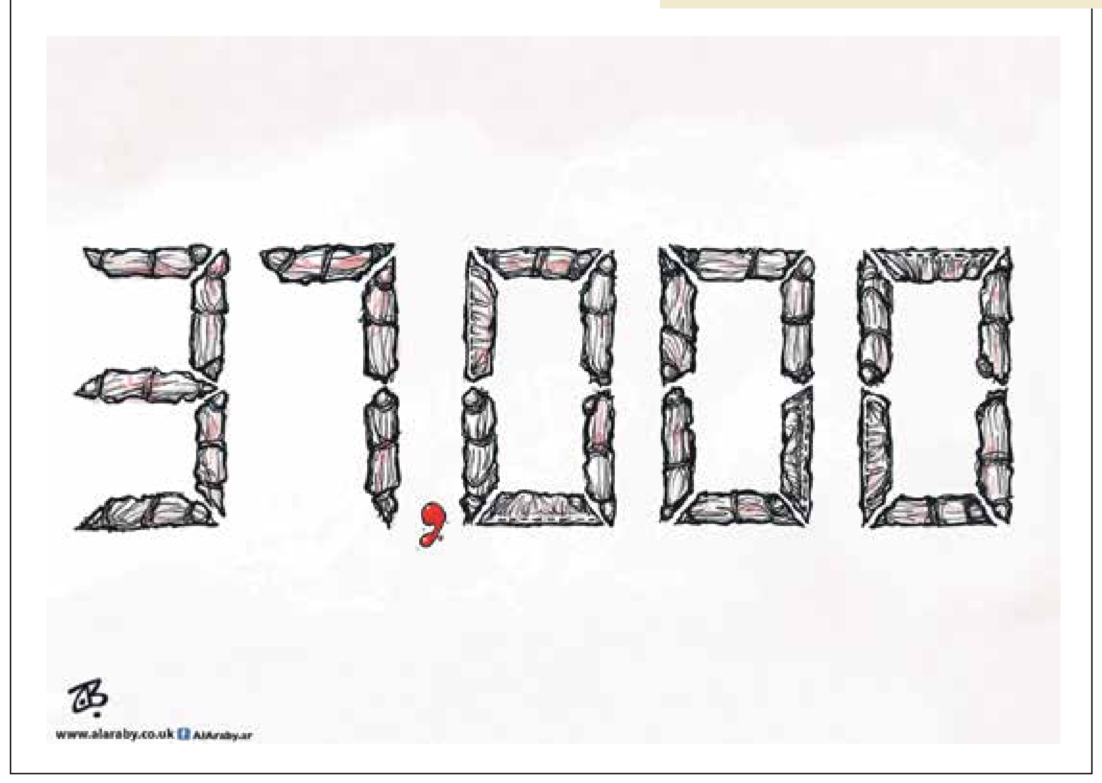

منطقة القتل: الإبادة والحياة

فاطمة العيساوي

يعتبر فيلم القناة البريطانية الرابعة «منطقة القتل: من داخل غزّة» أول شهادة شبه كاملة ينقلها الإعلام الغربي من داخل غزّة أو أقلّه الأكثر أهمية. يعرض الوثائقي مادّةً خاماً من داخل المدينة المُدمّرة، ولمن تبقّى من أهلها، بلسان الأطفال والصحافيين والمُسعِفين. الأكثر أهمّية أنّ المادّة المعروضة من مسرح الإبادة غير مُعقّمة أو مُخفّفة، لا تسعى إلى تخفيف وطأة القتل أو إخفاء بعض معالم قبحه. يعرض الوثائقي يوميات مدينة يَجهد من لم يقتل من أهلها في المواظبة على الاستمرار، بما في ذلك الحصول على مُقوّمات الحياة الأساسية إلى جانب التأقلم مع عادات جديدة دخلت على يومياتهم مثل محاولة الهرب من الموت، ودفن القتلى، ومحاولة التعرّف إلى جثثهم. لا يسعى «الوثائقي» إلى حجب المَشاهِد التي قد تثير صدمة المُشاهِد لقباحة العنف، إلّا أنّه لا يسعى، أيضاً، إلى إبراز صمود من تبقّوا من أهالي المدينة وقدرتهم على تحمّل ما لا يُحتمل فعلَ بطولةٍ رومانسية يستدعي سرديات التمجيد، التي يُردّدها الإعلام العربي منذ بدء الحرب. إنّهم أشخاص عاديون يعيشون ظروفاً غير عادية في كلّ المقاييس.

يقول «الوثائقي» إنّه يُقدّم صورة حميمة عن الحياة في وجه آلة القتل الإسرائيلية، وهي الصورة التي غابت إلى حدّ كبير في سرديات معظم الإعلام الغربي، مع تركيز الأخير على المواقف السياسية، واختصار صورة معاناة الأهالي، غالباً، في إفادات مسؤولي الأمم المتّحدة أو الطواقم الطبية. يلتقط الوثائقي حياة المدينة عبر ثلاث مجموعات تتعايش مع القتل بأشكال مختلفة؛ الأطفال والصحافيون المحلّيون والطواقم الطبّية. كلّ مجموعة تروي قصّةً تفوق الخيال. تتحدّث طفلة عن يوميات يصعب فيها النوم. تقول الطفلة لـ«الزنّانة» (الطائرة المُسيّرة) في سماء المدينة: «ألا تتعبين؟ لِمَ لا تذهبين الى دارك؟ أريد أن أنام». إلا أنّ قصص معايشة الخوف والجوع سرعان ما تتحوّل روايةً تحوّل المدينة إلى «مقبرة الأطفال»، بحسب الأمم المتّحدة. أعداد الأطفال المصابين في المستشفيات وصور جثثهم المُنتشَلة من تحت الردم. بعضهم مفقود الأهل وبات يُصنّف ضمن فئة جديدة؛ طفل مصاب من دون عائلة ناجية من القصف، أو بحسب التعبير الشائع، مقطوع من شجرة. طفلة تروي كيف أنّ «بابا طار معي. طارت ماما. إخواتي تصاوبوا. كلّ عيلتي تصاوبوا بس كلنا منحب بعض، أنا ما متت أنا منيحة». طفل آخر تعرّض لعدّة حوادث قصف، وهو لا يعرف بعد أنّه فقد رجليه. لعلّه لا يفهم أنّه لا يزال حيّاً.

تبدو الفئة الثانية مُصمّمة على بعض المرح رغم القتل. مجموعة الصحافيين المحلّيين، بطلتهم هند الخضري، وهي مراسلة مُستقلّة تعمل مع عديد من وسائل الإعلام الدولية، وتتحدّث الإنكليزية بطلاقة. هنا، نرى مشهد التضامن بين الصحافيين المحلّيين، الذين يبدو عملهم وكأنّه مغامرة خطيرة أكثر منها مهمّة صحافية تقليدية. هم، أيضاً، يواجهون أحداثاً غير مسبوقة لم يعرفوها من قبل. مثلاً، تروي هند أنّ عشرات الأشخاص لجؤوا إلى المبنى حيث كانت تعمل عند الساعة الثانية صباحاً، بعد أن تلقّوا اتصالاً يطلب منهم مغادرة منازلهم قبل تدميرها. تقول هند: «إنّها المرّة الأولى التي أغطّي فيها أمراً من هذا النوع (تدمير مبنى)، لا أستطيع أن أعبّر عن مشاعري في كلمات. تغطية أخبار الجثث الملفوفة بالقماش الأبيض بعضها يحمل شعار مجهول؛ أنثى، ذكر، طفل... ينقل الصحافيون هذا المشهد بمزيج من التماسك والانهيار؛ أرى طفلاً تحت الركام، طفلة تحمل دبّها»... تتوقّف هند لتمسح دموعها قبل أن تواصل التغطية. إلا أنّ المهمّة الأكثر قسوة بحث هؤلاء الصحافيين عن أفراد عائلاتهم بين الجثث. يروي زميل هند كيف وجد أمّه لا تزال على قيد الحياة، تحت الردم. يقول إنّه تعرّف إلى جثّة أخيه من ظهره: «قلت له لا تموتوا جميعاً. ليبقَ أحدكم على الأقل». يقول: «لا تزال أعداد كبيرة من القتلى لم يتم التعرّف إليها تحت الردم، وبات هؤلاء يعرفون بمجهولي المصير». تشكّل شهادات هؤلاء الصحافيين الدليل النقيض لرواية الجيش الإسرائيلي عن استهداف مقاتلي «حماس» من دون المسّ بالمدنيين، ما يفسّر العدد الكبير من القتلى منهم. الفئة الثالثة هم المُسعفون في مقدمتهم الجرّاح الفلسطيني غسّان أبو ستّة، يروي من مستشفى الشفاء، الذي تحوّل سابقاً إلى مأوىً للعائلات النازحة، عمليات نزوح الطاقم الطبي مع المرضى والأهالي النازحين في غضون ساعات، وقصف غرفة العمليات حيث قتل أطبّاء.

> يقدم فيلم وثائقي صورة حميمة عن الحياة في وجه آلة القتل الإسرائيلية في غزّة

يعكس «الوثائقي» صورة حميمة ليوميات الصمود والتأقلم مع ظروف شبه مستحيلة، ولو أنّها تحوّلت إلى ما يشبه التقليد العادي لقدرة هؤلاء على الاستمرار والنزوح من مكان إلى آخر. يضجّ بشهادات النوستالجيا لما قبل الحرب، عندما كانت الحياة العادية حلوة.

(أستاذة جامعية في لندن)

هل يحقّ للمغرب أن يقول إنّه قوّة إقليمية؟

عبد الحميد اجماهيري

هل يحقّ للمغرب أن يقول إنّه قوّة إقليمية؟... عن هذا السؤال يجيب عبد الله العروي، الذي يعدّ أحد الكُتّاب والمُفكّرين الكبار، الذين يُؤخذ رأيهم بكامل العناية في أوساط النخبة والحُكم في المغرب، فيقول: «ليس نحن من عليه القول إنّنا أصبحنا، أم لا، قوّة إقليمية، بل الآخرون». ولعلّ ملاحظة المؤرّخ صاحب «الأيديولوجيا العربية المعاصرة» (المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995)، تنطلق من أنّ الدبلوماسية المغربية، في سياق انطلاقه من هذه المعاينة، انتقلت من دبلوماسية ذات طابع «سلبي» مُفرط في المُواضعات الرتيبة، كما تميّزت به «دبلوماسية الأنظمة الملكية التقليدانية» (Traditionalist)، وانتقلت إلى دبلوماسية ذات نشاط محموم يقطع مع الرتابة والتحفّظ السابقَين. ولعلّ في هذا توصيف لمظاهر الحيوية والترافع الهجومي، بل التحرّر من عقد سابقة، تجعل الغربيين، أساساً، يرون فيها بعض النزوع نحو التعالي، إن لم نقل التفاخر المُستجدّ.

ويُفكّر العروي، كما يُفكّر آخرون، بأنّ مردّ هذا الموقف والتصرّف باعتباره قوةً إقليمية هو الموقف الأميركي الجديد المساند لمغربية الصحراء، الذي جعل المغرب أكثر اطمئناناً على قضيته الوطنية، التي زكّت مواقفُ واشنطن موقعَه فيها على موائد القرار الدولي. ولكن، يبدو أنّ حصر التحوّل في الموقف الأميركي وحده قراءة يتقاسمها المُؤرّخ والمرافق الحذر للقضايا المغربية، مع قوى سياسية، لا سيّما في الغرب الأوروبي، ولعلّه موقفُ غير دقيق، أو على الأقلّ اختزالي، أيضاً، في تقدير التغيّر الذي حصل في ربع قرن من الزمن الدبلوماسي المغربي الجديد.

فأولاً، بدأ الاختراق المغربي، والقطيعة مع موقف الانتظارية وتلقّي آثار الفعل الجيوستراتيجي والاكتفاء بالردّ الدفاعي عنها، قبل تاريخ إعلان موقف أميركا الجديد. كما يظهر من خلال العديد من المواقف والقرارات والشراكات، باعتبار أنّ تنويع الشراكات والحصول على شركاء استراتيجيين حصل قبل الموقف الأميركي بأربع سنوات على الأقلّ، ومن ذلك، التوجه إلى الصين وروسيا في 2016، وخطاب الملك محمد السادس في الرياض في إبريل/ نيسان من العام نفسه بشأن التموقع داخل منظومة التعاون الخليجي العربي، وألحّ الملك على أنّ بلاده «ليست محمية لأيّ كان»، بمن فيهم الشركاء التقليديون، وتحديد العقيدة الدبلوماسية الجديدة المبنية على تنويع الشراكات الاستراتيجية، علاوة على تغيير العلاقات في الداخل الأفريقي، بالأساس، والعودة إلى الأسرة المُؤسّساتية (أفريقيا) في العام التالي لهذا التوجه (2017).

ثانياً، يكتب العروي أنّ «موقف بعض البلدان التي نشتكي منها يبرهن أنّ الاعتراف لم يحصل»، وهو في ذلك يشير بالأخصّ إلى فرنسا، التي ظلّت وما زالت لم ترتفع بموقفها إلى ما يطلبه المغرب. والحال أنّنا نجد أنّ الملك محمد السادس، الذي يعدّ مهندس الدبلوماسية، مجاله المحفوظ دستورياً، يَعي هذا الأمر نفسه عندما يقول، في إحدى خطبه (2021) بمناسبة ذكرى 20 أغسطس (1953)، «هناك من يقول إنّ المغرب يتعرّض لهذه الهجمات، بسبب تغيير توجهه السياسي والاستراتيجي، وطريقة تعامله مع بعض القضايا الدبلوماسية، في نفس الوقت». و يرد في الإطار نفسه، بما يُشكّل تصحيحاً للنظرة الغربية، لا سيّما من سمّاهم هو نفسه بـ«قليل من الدول خاصّة الأوروبية، التي تعد للأسف من الشركاء التقليديين»، ويعتبر أنّ هذه التهمة غير صحيحة، فإذا كان المغرب قد تغيّر فعلاً، فذلك لم يتم كما يريدون «لأنّه لا يقبل أن يتم المسّ بمصالحه العليا. وفي الوقت نفسه، يحرص على إقامة علاقات قوية، بنّاءة ومتوازنة، خاصّة مع دول الجوار». وهو ما يحيلنا، هنا، على فهم يرى أنّ المغرب كان يدرك أنّ سقفاً زجاجياً موضوعاً فوق رأسه من طرف حلفائه التقليديين، حتّى تظلّ عواصمهم وقنواتهم الدبلوماسية هي الممر الإجباري والوحيد لعلاقاته الدولية، وبناء شراكاته الاستراتيجية، ووجوده في القارّة الأفريقية، ضمن دائرة مُحدّدة منذ القدم، وهو أمر لم يعد العهد الجديد يقبل به. وأصبح المغرب يسائل حلفاءه بخصوص الموقف من الصحراء، قبل بناء أيّ شراكات، لا سيّما الاقتصادية منها، في أفق وقف مناكفة المغرب في قضية الصحراء. وهو ما ينتهي إليه عبد الله العروي عندما يكتب في الفقرة نفسها (ص 62) أنّ «سيادة المغرب تكون موضع معارضة. وتصبح وسيلة للضغط على البلاد»، كما هو واقع للمغرب. وهو بذلك يلتقي موضوعياً مع الدبلوماسية الملكية النشيطة، عندما يدعو في خلاصاته إلى: «أن يكون الهدف منطقياً هو تغيير هذا الواقع بهذه الطريقة أو تلك، أي وقف المعارضة» لسيادة المغرب. ثالثاً، من عناصر الحضور الإقليمي الوازن ما ميّز تحركات المغرب، من دون الإعلان عن ذلك، ومن دون صخب وجعجعة إعلامية، هو التوجّه نحو القوة المركزية في دول «بريكس» التي تجمع القوى الصاعدة والقوة الإقليمية المركزية، اليوم، في العالم، من خلال شراكات مُتعدّدة مع الصين والهند والبرازيل، وصلت إلى مجال التصنيع العسكري والإقلاع الاقتصادي، إضافة إلى أدوار أخرى، وهو معها يدعو إلى قيام نظام عالمي مُتعدّد الأقطاب.

> أصبح المغرب يسائل حلفاءه بخصوص الموقف من الصحراء، قبل بناء أيّ شراكات، لا سيّما الاقتصادية منها

يؤخذ في الاعتبار الانخراط الشخصي، الجسدي والرمزي، للملك محمّد السادس في عمليات الحراك الديبلوماسي. ويجب ألّا ننسى أنّ الملك، الذي يصفه كثيرون من الذين عملوا معه بشجاعة تفسر زيارته دولاً كانت تعادي المغرب (كوبا نموذجاً) أو ذات منسوب متقلب في الأمن (نيجيريا). ولعل الأبرز هو ما طرحه الباحث محمد الطوزي في حواره مع «جون أفريك» (مايو/ أيار 2024) عندما تحدّث عن الأدوار المُحدّدة دستورياً للملك من جهة، والأدوار التي يلعبها العاهل المغربي بفعل ما تراكم من تاريخ وثقافة بين علاقات فردية وما صقله من أسلوب شخصي في تدبير علاقاته الدولية.

رابعاً، التفكير الذي يحدّد الأدوار هو الذي يأخذ بعين الاعتبار مجال التحرّك السياسي والاقتصادي والجيوستراتيجي، وهو، هنا، مجال قاري وإقليمي بامتياز، كما يتبين من خلال ثلاث أبعاد على الأقلّ، لها انعكاسات إقليمية واضحة. المجال الأفريقي أو الجذور، فالقارّة الأفريقية موضوع طموحات إقليمية كبيرة، فيها تجاذب بين القوى الصاعدة والقوى التقليدية، ولعلّ المغرب انحاز إلى القوى الجديدة من دون قطيعة مؤلمة (باستثناء فرنسا) مع القوى التقليدية. وهناك المجال الأفرو .أطلسي، من خلال الدور الذي انطلق في لعبة في بناء مجموعة الدول 21 الأفرو. أطلسية، والتي تملّكت هذا البعد في أفقها الجيواسراتيجي منصة إقليميةً موسّعة، تعمل إلى جانب وحدة إقليمية أفريقية، هي مجموعة الساحل، التي أدرجتها الرباط في حيويتها الإقليمية من خلال مبادرتها لتنظيم دول المنطقة في تشبيك تنموي وأمني جديد. وذلك، من خلال دعوة ملك المغرب، في 6 نوفمبر 2023، إلى بناء جسر برّي للدول المعنية نحو المحيط الأطلسي. وهو موقع لا يخدمه قارّياً فقط، بل يجعله رقماً لا يمكن تجاوزه في المعادلة المعاصرة، إزاء أوروبا، كما إزاء أميركا بشقّيها الشمالي والجنوبي.

(كاتب مغربي)

عناصر من الجيش المغربي خلال مناورات الأسد الأفريقي، جنوب المملكة، 31 مايو الماضي
(فضل سنا/فرانس برس)

أربع كبائر إسرائيلية غير مسبوقة

عيسى الشعيبي

لعل اسم «حرب الإبادة الجماعية»، المتداول بكثافة في عوالم الميديا والدبلوماسية والأكاديميا غداة «طوفان الأقصى»، أكثر التسميات انطباقاً على مجريات العملية الوحشية الجارية ضدّ غزّة منذ نحو 250 يوماً، وأبلغها تشخيصاً لماهية هذه المقتلة المتواصلة بضراوة شديدة، نظراً إلى تطابق وقائعها الجرمية مع التعريفات والأحكام والمعايير والشروط القانونية المعمول بها لدى محكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، والأمم المتّحدة، وغيرها من المُنظّمات الحقوقية المرموقة، الأمر الذي لا يمكن معه استبدال هذه التسمية المُتّفق عليها بأيّ مصطلح فقهي آخر، أو إسقاطها من الوجدان الإنساني، أو محوها من السجلّات التاريخية، وخزانة الذاكرة الجمعية.

غيرَ أنّه في خضمّ حرب الإبادة المجنونة، هذه، وفي معارجها الطويلة المُميتة، تجلّت لكلّ ذي بصيرة عدّة كبائر (جمع كبيرة) لا سوابق مماثلة لها في الحروب المعاصرة، على الأقلّ، منذ الحرب العالمية الثانية، اقترفتها قوات الاحتلال المُدجّجة بروح الانتقام على رؤوس الأشهاد، ضدّ الإنسان والمكان الغزّيّين بصورة منهجية مُفرطة في الإيلام وسفك الدماء وإزهاق الحيوات من جهة، وإنزال الدمار والخراب الكلّي، وتقويض مُقوّمات الحياة الآدمية في القطاع المحاصر، من جهة أخرى. ذلك، إلى جانب جملة طويلة من الجرائم المُشابهة في الشكل والغاية، مُوثّقة كلّها بالأدلّة القاطعة، ومعروض بعضها أمام القضاء الدولي، سننتخب منها في هذه العجالة أربع كبائر كبيرة، تُرى بالعين المُجرّدة وتُلمس بأصابع اليد الخمسة.

الأولى، ماثلة في عملية إعدام السكّان، بقرار مركزي وعلى أوسع نطاق ممكن، سيّما الأطفال والنساء، وحتّى الرضّع، على نحو منهجي يستهدف قطع النسل ووقف تعاقب الأجيال، أو ما يُحاكي حكم إعدام جماعي كامل، وتطهير عرقي شامل، إن لم نقل الإبادة الجماعية بعينها، من دون تزيّد، تفعيلاً لأهداف هذه الحرب ذات الجذور الدينية، وتماهياً مع شعاراتها وتصريحات قادتها بأنْ لا أبرياء في غزّة، وناسها حيوانات بشرية، ولا مدنيين في القطاع المُكتظّ بالسكان، تسويغاً للمجازر اليومية، وتبريراً لقتل عشرات الآلاف من دون وخزة ضمير (هل قلنا وخزة ضمير؟)، فضلاً عن التجويع والتعطيش حدّ الموت، ومسح مُخيّمات اللاجئين ودلالتها الرمزية.

الثانية، عملية إعدام، أيضاً، لكن، هذه المرّة، للمكان بقضّه وقضيضه، بما في ذلك الحرث والزرع والضرع، والشوارع والأزقّة والأبراج، وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحّي، والمدارس والجامعات، وسيّارات الإسعاف، وكلّ مَعْلَم يدلّ على أنّه كانت هناك في هذا المكان حياة بشرية ذات يوم، وأنّ مَعْلَماً حضريّاً ما قام في ذلك الشريط الساحلي الضيّق في المدينة، التي سبق لرابين أنّ تضرّع إلى السماء، وكان وزير حرب في زمن انتفاضة الحجارة، أن يصحو من منامه ذات صباح، ويجد غزّة وقد ابتلعها البحر، وذلك، لهول ما عاناه المُحتلّون والمستوطنون من خسائر شديدة، وما تجرّعوه من كؤوس طافحات بالدم. الثالثة، تُجسّدها الحرب الشاملة على المستشفيات والأطباء والأجهزة الطبّية، وحتّى على المرضى في أسرّتهم المُتهالكة، وعلى أيّ مركز طبابة تشتدّ الحاجة إليه في وقت الحرب، في سابقة جرمية مُشينة، الأمر الذي يكشف مدى ازدراء مُدّعي الديمقراطية القانون الإنساني الدولي، وعن خسّة زاعمي الدفاع عن الحضارة ضدّ البربرية، واستخفافهم بما تسمّى «أخلاقيات الحرب»، كما يُميط اقتحام المستشفيات وتخريبها اللثامَ عن روح آثمة يتفرّد بها أحفاد عصابات الهاغاناه وشتيرن وأرغون، أمثال نتنياهو وسموتريتش وكرعي وبن غفير، وغيرهم من المجانين الحالمين بمحو الوجود الغزّي من أساسه، وبالعودة إلى غوش قطيف. أمّا الكبيرة الرابعة، التي لم تخطر حتّى على بال الشيطان نفسه، فقد تجلّت أمّ الكبائر هذه، بكامل عارها وشنارها، عندما شرعت بلدوزرات الاحتلال الثقيلة في تجريف المقابر في القطاع المُدمّر المحاصر، في سابقةٍ لا سابق لها في تاريخ الحروب والصراعات بين الأمم والشعوب، إمّا لإشباع شهوة الانتقام، ليس من الأحياء فحسب، وإنما من الأموات أيضاً، وإمّا لاستكمال مسح أيّ مَعْلَم دالّ على أنّه كان على هذه الرقعة الصغيرة، في يوم ما، نبض حياة وأفراح وأحزانٌ وأغنيات.

الخلّ حلالٌ أم حرام؟

محمد طلبة رضوان

يقول المصري، إذا أراد الإشارة إلى تحويل موضوع جادّ إلى مهزلة: «أنتوا خلّيتوها خلّ». يحكي لي صديقي السلفي فخوراً إنهم كادوا أن يوسعوا الشيخ محمد الغزالي ضرباً، لولا أنه هرب. والقصة باختصار أن الغزالي ذهب، في تسعينيات القرن الماضي، إلى لندن لإلقاء محاضرة، وذهب الشباب، من محبّيه أو مكفريه، ليستمعوا إليه، نظراً إلى شهرته وتأثيره. ثم بدأت الأسئلة، فإذا بالشباب يسألون أسئلة شديدة السذاجة، كان أكثرها عبثا سؤال عن حكم الخلّ، هل هو حلال أم حرام؟، سأل الغزالي: أي خل؟ خلّ الطعام؟... نعم... حلال أم حرام؟... نعم، ما الذي أتى بهذا السؤال في ذهنك يا ولدي؟ منذ متى خلّ الطعام موضع تساؤلٍ أصلا؟ يردّ الشاب صاحب السؤال: أخبرنا بعض المشايخ الذين يأتون إلى هنا إنه حرام. ينفعل الغزالي، ويبدأ حديثاً عن التحدّيات التي تواجه المسلمين في الغرب، وعن نفوذ اللوبي الصهيوني في بريطانيا تحديداً، ودور الشباب في التعريف بقضاياهم، وضرورة انشغالهم بموضوعاتٍ تخصّ عالمهم، فإذا بالشاب يسألُه: وماذا عن الشيوخ الذين أفتوا بكذا كذا؟... لينفجر الغزالي قائلاً: «دول مش شيوخ... دول ولاد كلب»... ينفعل صديقي السلفي حين أُخبرُه أن الغزالي محق، وأن ردّ فعله بديهي، ومتوقّع، وأن صاحب سؤال الخلّ وأشباهه يعيشون في عوالم موازية، لا وجود لها أو أهمية، أو تأثير سوى في أذهانهم وخيالاتهم. يردّ صديقي السلفي في هدوء، وحكمة متعالية: لماذا؟ من حقّ السائل أن يسأل عما يريد، فهو حرّ، ومن واجب الشيخ أن يجيب، فهذا عملُه، أو يقول لا أعلم، وهذا أفضل من المزايدة على سائلٍ لا يعلم، بدوره.

كانت هذه الحكايات موضع تندّر سابق على هؤلاء المتنطعين الذين يخترعون أسئلة إجاباتها بديهية، فيما تشتعل النيران من حولهم. وكان المقصود بـ«هؤلاء» واضحاً، فهم فئة واحدة من دون غيرهم من المتدينين أو البشر. فهل يسعنا أن نقول ذلك الآن؟ تحوّل منطق الشاب السلفي، صاحب سؤال الخل، إلى خيار «ليبرالي» متهكّم على من سواه من رافضي سؤال الخلّ ومنطقه، وصار الاهتمام المبالغ فيه بصفع فنّانٍ أحد المعجبين، في حفلة، وسط مجزرةٍ في النصيرات، حقّاً للمهتم، له أن يمارسه، متى شاء وكيف شاء، وأن يستهلك فيه فقرات في برامج، وفيديوهات على «يوتيوب»، ومتابعات أخبار، وتدوينات، على «فيسبوك» و«إكس» وغيرهما، بل أن يتجاوز التهكّم إلى التهجّم على من يحاول لفت نظره أن المسألة بديهية، الفنان أخطأ، وعليه أن يعتذر، فيجعل صاحبنا «غير السلفي» من الموضوع قضية، ويزيدها إثارة بتبنّي الصفعة وصاحبها، ولوم الضحية، بوصفه معجباً ثقيلاً، ويستحق الصفع والضرب بالجزمة، فإذا بانتهاك «البديهي» يحوّل غير المهتم إلى مهتم، ويصبح الجواب عن حكم الصفعة/ الخلّ ضرورة مبدئية لحماية أنفسنا، من صفعاتٍ محتملة، لن يعدم أصحابها حيلةً في تبرير العنف، غير المبرّر.

يشاهد أهل غزّة وغيرها من بلداننا المنكوبة مباريات كرة القدم، ويحتفلون بالمناسبات المبهجة من أعراسٍ وأعياد ميلاد وغيرها، وربما يناقشون، أحيانا، بعض الموضوعات التي لا تقل تفاهةً عن حكم الخلّ، وكذلك كاتب السطور ومثله ملايين من المهتمين، بصدق، بأحوال البلاد والعباد. لا مجال للمزايدة على أهمية «التنفّس» خارج أجواء القصف والدمار والموت، فهذا مهمّ، ومطلوب، و«حقّ». ولكن ثمّة فارقاً، واضحاً كالإهانة، بين الحقّ والتعسف في استخدام الحقّ، لا سيما إذا كان التعسّف هدفاً في ذاته، وما يحدُث يتجاوز الحقّ في قليل من التفاهة، كي نواصل، إلى استمرائها. فلا يملك المصري أو العربي، هنا والآن، سوى مواقع التواصل الاجتماعي، وقد أثبتت من قبلُ أنها «عامل مساعد» في تسريع وتيرة معادلة الغضب، وساهمت، مع غيرها من العوامل، في إشعال ثورات، وإزاحة أنظمة، وما زالت حوائط التعبير، الافتراضية، بالكلمة، والصورة، والفيديو، والكوميكس وسيلة العاطلين عن العمل في تربية الأمل، فإذا حوّلناها، بأيدينا، إلى «عوالم موازية»، فلن يبقى لنا سوى «الخلّ»؟

سورية القيامة المنسيّة

عبد الباسط سيدا

لم تتضمن آخر إحاطة لغير بيدرسون (المبعوث الأممي الخاص بالملف السوري الذي نسي العالم تقريباً اسمه) أمام مجلس الأمن أيّ مُؤشّرات تفاؤلية بشأن إمكانية التوصّل إلى حلّ ما يضع حدّاً لمعاناة السوريين المُستمرّة منذ أكثر من 13 عاماً؛ وهي المعاناة المفتوحة التي كانت حصيلة جملة من السلبيات والمظالم، تراكمت خلال الحكم الأسدي الممتدّ منذ أكثر من نصف قرن، توزّعت بين مرحلتي الأب والابن.

ورغم الوعد الذي لوّحت به مندوبة الولايات المتّحدة في مجلس الأمن ليندا توماس غرينفيلد، من جهة استعداد بلادها لإعادة النظر في العقوبات المفروضة على سلطة بشّار الأسد إذا ما دخلت في مفاوضات جادّة مع المعارضة، وذلك بهدف التوصّل إلى حلّ، إلّا أنّ المُؤشّرات والمعطيات المتوفّرة لا توحي بأيّ إمكانية من هذا القبيل؛ لأنّ النهج الثابت للسلطة الأسدية منذ أيام الأب، وبالتنسيق مع الحلفاء والرعاة، يقوم على مبدأ عدم تقديم أيّ تنازل للشعب السوري، أو الإقرار بحقّه المشروع في حياة حرّة كريمة، في ظلّ نظام عادل، يضمن مقوّمات العيش اللائق لسائر المواطنين، ويطمئن الجميع من ناحية الاعتراف بالخصوصيات، والاعتراف بالحقوق المشروعة لسائر الانتماءات الفرعية المجتمعية السورية، التي يضمّها الانتماء السوري العام الجامع. فالسلطة الأسدية ما زالت تحلم ببسط هيمنتها على كامل التراب السوري، وإخضاع جميع السوريين لاستبدادها وفسادها، وكأنّ شيئاً لم يكن، بل تتفاخر وتتبجّح في مختلف المناسبات بأنّها تمكّنت من الانتصار على قوى كونية كانت تهدّد وجودها، وتعمل على إسقاطها.

هذا مع أنّ جميع المتابعين للوضع السوري أو المقربين من دائرة القرار يعلمون أنّ من تتهمهم السلطة المعنية أو تتحدّث عنهم، لو قدّموا للشعب السوري 10% مما قدمته كلّ من إيران وروسيا للسلطة المعنية، لكانت هذه الأخيرة قد تلاشت منذ زمن بعيد. ولكنّ الذي بدا واضحاً بصورة مُبكّرة هو عدم وجود إرادة دولية للسماح بانهيار سلطة بشّار الأسد، وإنّما كلّ ما كانت الدول المُؤثّرة تريده هو تعديل سلوك بشّار وسلطته، وهو الأمر الذي أدركه الأخير منذ اللحظات الأولى للثورة. لذلك، مارس كلّ الأساليب الوضيعة، واستخدم جميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك الكيماوية منها، ضدّ الشعب السوري، وهو على ثقة تامّة بأنّه لن يتعرّض لأيّ عقاب. وحتّى يضمن نفسه أكثر، فتح البلاد أمام قوّات الحرس الثوري الإيراني وأذرعه المذهبية في كلّ من لبنان والعراق، وحتّى من أفغانستان، وربّما من باكستان وغيرها.

ويبدو أنّ جملة من الدول العربية، التي كانت قد أعلنت وقوفها إلى جانب المطالب العادلة لثورة الشعب السوري على استبداد سلطة آل الأسد وفسادها، قد وصلت إلى قناعةٍ تامّةٍ بعدم وجود رغبة أو إرادة دولية في تغيير السلطة في سورية، هذا بالإضافة إلى معاناتها من التدخّلات الإيرانية عبر أذرعها في شؤونها. ولذلك، قرّرت الانفتاح على السلطة المعنية، سواء عبر الزيارات أم بتجديد العلاقات الدبلوماسية، أو رفع مستواها. وأخيراً، كان التوافق العربي على إعادة سلطة بشّار الأسد إلى جامعة الدول العربية على أمل إبعادها بعض الشيء عن النفوذ الإيراني؛ وهو الأمر الذي ما زال في عداد المشكوك فيه، وذلك للوشائج القوية التي تربط بشّار الأسد، شخصياً، بالنظام الإيراني. ولعلّ هذا ما لاحظه المُهتمّ في هذا الموضوع من متابعته زيارة بشّار طهران أخيراً لتقديم التعازي بوفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، والتصريحات التي أطلقها في أثناء لقائه المُرشد علي خامنئي، وتصريحات الأخير نفسه. ومع ذلك، يبدو أنّ الدول العربية التي دعت بشّار إلى قمّتَي الرياض والمنامة ما زالت تراهن على إمكانية إبعاد إيران عن موقع المُؤثّر في بشار، أو على الأقلّ تخفيف حدّة هذا التأثير، وتمهيد الطريق أمام الحلول الوسط، رغم أنّ التوقعات الخاصة بهذا الموضوع برمته ما زالت في عداد المجهول البعيد. ولكن اللافت في هذه الأجواء جاء متمثّلاً في تصريحات رئيس الوزراء العراقي محمد شيّاع السوداني بشأن وجود مساعٍ عراقية للتوسّط بين تركيا وسلطة الأسد، وذلك بعد تجربة الوساطة التي قام بها العراق بين السعودية وإيران، بهدف تخفيف حدّة التوتّر الإقليمي، الأمر الذي ربّما يكون في مصلحة العراق في المقام الأول، وهو الذي يشكو، راهناً، من منافسة إقليمية، باتت علنية إلى حدّ كبير، بين كلّ من إيران والعراق، الأمر الذي يُهدّد الاستقرار الداخلي العراقي، ويقطع الطريق أمام عملية تنموية حقيقية واعدة يمتلك العراق كلّ شروطها المادّية، إذا ما توفّر الاستقرار الأمني والسلام المجتمعي المطلوبَين لأيّ عملية تنموية فعلية مُثمرة.

وبالتوافق مع هذه التحوّلات والمتغيرات كلّها، أعلن الأسد موعد إجراء انتخابات مجلس الشعب في 15 يوليو/ تموز المُقبل، وهو في الأساس مجلس صوري لا يتجاوز دورُه الطابع التزييني، ولا تتعدّى وظيفته مستوى إضفاء قسط من الشرعنة على سلطةٍ لم تمتلك الشرعية قط، منذ بداياتها خريف عام 1970. وفي مقابل هذه الانتخابات، أعلنت سلطات الأمر الواقع في شمال شرق سورية، التي تلتزم أوامر حزب العمّال الكردستاني وتعليماته، قرارها الخاص بإجراء الانتخابات المحلّية. ومن يدري، فربّما يُفكّر زعيم جبهة النصرة أبو محمد الجولاني بخطوة مماثلة تحت شعار «ما في حدا أحسن من حدا»؛ وهذا ما يُؤكّد أنّ الانتخابات الشكلية الموجّهة لمصلحة السلطة المُتحكّمة قد باتت هي الأخرى مُجرّد «موضة» رائجة، الغاية منها التغطية على الممارسات الديكتاتورية الفاسدة بأشكالها المختلفة.

ورغم كلّ شيء، يُلاحَظ أنّ اللوحة السورية ليست قاتمة حالكةَ السواد بالمطلق، بل هناك أكثر من أمل في مختلف المناطق السورية تُؤكّد أنّ السوريين قد أدركوا بصورة يقينية أنّ السلطة الأسدية عاجزة عن توحيد البلاد مُجدّداً، وغير قادرة على إدارة شؤونها، وبعيدة كلّ البعد عن إمكانية مراعاة أوضاع السوريين وخصوصياتهم. فانتفاضة السويداء مستمرّة منذ نحو 11 شهراً (انطلقت في 17 أغسطس/ آب 2023)، وهي تزداد ترسّخاً واتساعاً، وحرصاً على التمسّك بالشعارات والرموز والثوابت الوطنية، التي تُوحّد السوريين رغم كلّ الجراح. كما أنّ التحرّك الشعبي المناهض لإدارة الجولاني في مناطق الشمال الغربي يُؤكّد رفض السوريين كلّ مظاهر التسلّط والتحكّم واللصوصية باسم الثورة، وذلك كله يُبشّر بمستقبل واعد، سيتحقّق بفضل إرادة الجيل السوري الشاب، وأجيالنا المُقبلة. وفي المناطق الشرقية والجزيرة، هناك تململ واضح لدى المواطنين على اختلاف انتماءاتهم المجتمعية من تصرّفات سلطات الأمر الواقع، فهاك رفع مستمر في أسعار المواد التي تبيعها السلطة، بينما تخفّض أسعار المحاصيل الزراعية، لا سيّما أسعار محصول القمح. هذا، في حين أنّ الخدمات شبه معدومة، ويعاني الناس الأمرَّين من انقطاع التيار الكهربائي والمياه، والشحّ في مادّتَي الغاز والمياه. والوضع ليس بأفضل حالاً في مناطق الساحل، حيث بلغ عدم الرضا والتململ بين المواطنين، هناك، من ممارسات وسلوكيات آل الأسد، والشبيحة المُستفيدين منهم والمصفّقين لهم، الذروة، وقد تفاقم هذا التململ مع تزايد النفوذ الإيراني في المجتمع السوري، وهو نفوذ لم يعد يقتصر على الجانب العسكري، بل هو متشعّب مُتغلغل يتحكّم في المجتمع وتربية الأطفال واليافعين، بل يشمل عمليات غسل الأدمغة، الأمر الذي سيُؤثّر مُستقبلاً في توجّهات الأجيال السورية المُقبلة وسلوكياتها. ويؤكد ذلك كلّه أنّ البون بين الأوضاع الحالية في مختلف الجهات السورية والاستقرار المستقبلي المنشود ما زال شاسعاً. صحيح أنّ الثورة السورية، لأسباب كثيرة، منها داخلية بنيوية، وأخرى إقليمية ودولية، لم تحقّق أهدافها الأساسية، ولكنّ سلطة الأسد لم تنتصر هي الأخرى، وما زال المصير السوري خاضعاً لمشيئة القوى الدولية والإقليمية المُؤثّرة وحساباتها، خاصّة الولايات المتّحدة وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل.

وهنا، لا بد أن نقرّ بحقيقة أنّ الحرب الروسية على أوكرانيا، والحرب الإسرائيلية على غزّة، قد همّشتا إلى حدّ كبير الوضع السوري، وأبعدتاه عن دائرة الاهتمام الإعلامي في المستويين الاقليمي والدولي، وقطعتا الطريق على إمكانية حدوث توافق دولي إقليمي لمعالجته ودفعه نحو حلّ مقبول مُستدام. وعلى الأرجح، ستستمرّ هذه الوضعية بعض الوقت ريثما تصل القوى المعنية إلى توافقات بخصوص الوضع الأوكراني، وترتيب الأوضاع في أوروبا، والوصول إلى حلّ مقبول في فلسطين. وحينئذٍ، قد تكون سورية جزءاً من التفاهمات والمصالحات التي قد تحدث، أو قد يكون الوضع السوري جزءاً من عملية بناء الثقة، وذلك تمهيداً لمقاربة جادّة للأزمة المُستعصية بين روسيا وأوكرانيا. غير أنّه، في جميع الأحوال، لا تعني هذه الاحتمالات أو التوقّعات إعفاء السوريين المناهضين لسلطة الأسد من مهامّهم، التي تتمثّل في الدرجة الأولى في تجاوز الخلافات وتعزيز الوحدة، والإقرار الواضح الصريح بالخطاب الوطني السوري الجامع في إطار مشروع وطني سوري متكامل، مشروع يطمئن سائر السوريين من جميع الانتماءات والتوجهات، وفي سائر الجهات، ومن دون أيّ استثناء.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> النهج الثابت للسلطة الأسدية يقوم على مبدأ عدم تقديم أيّ تنازل للشعب السوري، أو الإقرار بحقّه المشروع في حياة حرّة كريمة

> التحرّك الشعبي المناهض لإدارة الجولاني في مناطق الشمال الغربي يُؤكّد رفض السوريين كلّ مظاهر التسلّط والتحكم واللصوصية باسم الثورة

العالم أكبر من إسرائيل ومُؤيّديها

إبراهيم كاراتش

قرّرت كلّ من أيرلندا وإسبانيا والنرويج الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بعد عجزهم عن تحمّل المجازر التي تقترفها إسرائيل في غزّة. بالنظر إلى الخريطة، سنجد أكثر من دولة في أوروبا الغربية تعترف بالدولة الفلسطينية، وقد أثار اعتراف الدول الثلاث المذكورة حفيظة مَنْ في إسرائيل، فأخذوا يُطلقون تهديداً تلو الآخر. وقد أعلن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أنّهم سينشئون مستوطنات جديدة بعدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية. الذين يعترفون هم الأوروبيون والذين يتألّمون هم الفلسطينيون.

تُبنى مستوطنات عديدة غير شرعية في مناطق الضفّة الغربية، التي لا تقع تحت سيطرة حركة حماس، هذه ليست المرّة الأولى التي تبني فيها إسرائيل مستوطناتٍ غير شرعية، إذ استولت السلطات الإسرائيلية على منازل الفلسطينيين وأراضيهم في الضفّة في مدى عقود، وبنى مسؤولون إسرائيليون، هناك، منازل لأنفسهم. وبغضّ النظر عما إذا كانت الدول الأخرى تعترف بفلسطين أم لا، فإنّهم يواصلون بناء تلك المستوطنات. بعد المجازر أخيراً في غزّة، كشف الإسرائيليون عن وجههم الحقيقي بشكل لا يدعو إلى الشكّ، وسرعان ما تبنّت الدول التي لا تقع تحت تأثير اللوبيات اليهودية/ الإسرائيلية موقفاً ضدّ هذا الظلم الواقع، فلو كان هناك تأثير لتلك اللوبيات، التي تشتري السياسيين الذين يدافعون عنها بشراسة، في دول مثل أيرلندا وإسبانيا والنرويج، لما رأينا اعتراف تلك الدول بالدولة الفلسطينية.

هناك صورة جرى تداولها في منصّة إكس (تويتر سابقاً) تحتوي حوالي 20 تغريدة نشرها أعضاء الكونغرس الأميركي. جميعها، تقريباً، متطابقة تماماً، حتّى إنّ كلمة «equivalence» (التكافؤ) تظهر فيها كلها. ومن الواضح أنّ تلك التغريدات، التي تناولت عدم المساواة بين إسرائيل و«حماس»، كتبت بناء على توجيهات من الجمعيات اليهودية، مثل أيباك (AIPAC)، إنّهم يقولون إنّ أميركا وإسرائيل حلفاء، لا، بل كما قال نتنياهو، إسرائيل هي من تدير السياسة الأميركية. ونظراً إلى أنّ هذا ليس موضوعنا، دعونا ننتقل إلى الردّ الذي يجب أن يُوجّه إلى المسؤولين الإسرائيليين. إذا كانت إسرائيل تبني مستوطنات جديدة ردّاً على الدول التي اعترفت بفلسطين، فلماذا لا تمنع تلك الدول دخول المستوطنين إلى أراضيها. هل من الصحيح أن يأتي شخصٌ ما ويسلب من الآخرين حقوقهم، ويظلمهم، بل يقتلهم وينفيهم من أرضهم، ثمّ يذهب لقضاء العطلة في تلك الدول؟ الآن، من ضمن السيّاح الإسرائيليين في شوارع إسبانيا يوجد من شاركوا في المجازر في غزّة ثمّ ذهبوا للاستجمام هناك، إنّهم يقضون تلك العطلة جائزةً لما فعلوه في غزّة، ثمّ ما أن يعودوا حتى يستريحوا قليلاً في المنازل التي نهبوها، ثمّ بعد ذلك يعودون إلى الانضمام إلى كتائبهم في غزّة. الطريق إلى وقف هذا هو عدم سماح الدول بدخول أيّ إسرائيلي شارك في تلك المجازر، إسرائيل قامت، أولاً، بتحويل غزّة، التي يقطنها أكثر من مليونين ونصف مليون شخص إلى سجن مفتوح، ثمّ أمطرتها بالقنابل، فقتلت ما لا يقل عن أربعين ألف شخص، وأصابت أكثر من مائة ألف آخرين. علينا أن نحبس الإسرائيليين داخل إسرائيل أيضاً. لقد عرفت الشعوب الأخرى حقيقة إسرائيل، ولم تعد ترغب في رؤية الإسرائيليين بينهم، ولكنّ ردّات الفعل الشعبية لا تكفي، فإذا كانت إسرائيل ستتخذ قرارات للردّ على تلك الدول، فيجب، أيضاً، على تلك الدول الردّ بالمثل. لا يمكن تجاهل هذه الوحشية. وفي الوقت نفسه، إذا جرى الإقرار بالاعتراف بفلسطين دولةً سيكون من المشروع إجراء أيّ نوع من التجارة معها، بما في ذلك تجارة الأسلحة. ومع ذلك، لا أحد يجرُؤ على فعل هذا لأنّه يعلم أنّه سيصطدم بأميركا، التي أصبحت أسيرة القرار الإسرائيلي. ولكن هناك إجراءات عديدة يمكن اتخاذها إضافة إلى إرسال السلاح. يمكن عزل إسرائيل عن طريق فرض العقوبات المعلنة وغير المعلنة في مجالات مثل السياحة والاستيراد والتصدير والاستثمار. سيؤدّي هذا، فعلياً، إلى عزل إسرائيل، وإلى أن تجد نفسها في وضع يشبه وضع غزّة. ولكن على النقيض من غزّة، لن يتأذّى أيّ إسرائيلي لأنّه لا يوجد في العالم من هم بمثل قساوة إسرائيل. سيتم اتخاذ قرارات وعقوبات فقط، في إطار مدني ومهني.

إحدى الطرق الأخرى لمواجهة إسرائيل القيام بعمل لوبي عربي وفلسطيني، إذ على الجاليات العربية والفلسطينية العمل على إنشاء مثل تلك اللوبيات التي تنشط في الخارج، وتُؤثّر في مراكز صنع القرار والحكومات البيروقراطية. حسب الإحصاءات، قد يتم استثمار مبلغ عشرة آلاف دولار من اللوبي، ويكون عائد ربح هذا الاستثمار حوالي 2,2 مليون دولار في بعض الأحيان، ومن المؤكّد أن اللوبي اليهودي في أميركا يُحقّق أرباحاً تفوق هذا الرقم. تحوّل بعض جمعيات المجتمع المدني ذات الأصل اليهودي، مثل أيباك، مئات الملايين من الدولارات إلى السياسيين الأميركيين كلّ عام. وستجري هذا العام الانتخابات الرئاسية الأميركية، وقد خصصت المؤسّسات والجمعيات اليهودية مائة مليون دولار لدعم المُرشّحين الموالين لإسرائيل، وتشمل تلك الميزانية، أيضاً، الجهود التي تبذل لتشويه المنافسين، الذين لا يُؤيّدون إسرائيل، والعمل على خسارتهم. الحقيقة أنّ جماعات اللوبي اليهودي ناجحة للغاية، ولهذا السبب تخصّص الحكومة الأميركية مساعدات عسكرية سنوية تقدر بقيمة 3,8 مليارات دولار. وبطبيعة الحال، أيّ دولة سيكون لديها هذا القدر من المساعدات السنوية ستكون صاحبة جيش قوي. هذا النوع من المساعدات يعني أنّ إسرائيل لا تربح في فلسطين فقط، بل في أميركا أيضاً، وقد قدّمت الولايات المتّحدة مساعدات بقيمة 17 مليار دولار لإسرائيل التي ارتكبت المجازر في غزّة، وبذلك تستطيع إسرائيل معالجة الاقتصاد الذي تدهور. وبالإضافة الى ذلك، تستمرّ الولايات المتّحدة في تقديم جميع أنواع الأسلحة لإسرائيل لتنفيذ الإبادة الجماعية. وتعرف المجموعات المُؤيّدة لإسرائيل كيف تستقطب الساسة الأميركيين بشكل جيد، فتلك المجموعات تُقدّم التمويل بغضّ النظر عن الانتماء الحزبي للمُرشّح الذي يكفي أن يكون مُؤيّداً لإسرائيل فقط، ويقوم أعضاء الكونغرس الذين فازوا بفعل كلّ ما يطلبه اللوبي. يقال إنّ جماعات اللوبي الصهيوني مثل «أيباك» ورابطة مكافحة التشهير (ADL) يزورون الكونغرس الأميركي مرّة أو مرّتين شهرياً. وقد جعلت المجموعات المُؤيّدة لإسرائيل سياسيين عديدين مُؤيّدين حقيقيين لإسرائيل، إلى درجة أنّها أصبحت أكثر أهمّية من الولايات المتّحدة بالنسبة إليهم. بالإضافة إلى ذلك، ذهب بعض أعضاء الكونغرس، مثل بريان ماست، إلى ما هو أكثر، فارتدى الزيّ العسكري الإسرائيلي، وهذا أمرٌ مُخزٍ لأيّ سياسي، لكنّه قام بذلك من دون أيّ خجل.

من بعد الآن، يجب عدم توقّع سياسة أميركية أكثر حيادية، فالواقع يقول إنّ من يُقدّم المزيد من التبرّعات، ويؤدّي زيارات كثيرة إلى أعضاء الكونغرس والسياسيين الأميركيين هو الرابح. كان هناك تصريح، أخيراً، لأحد أعضاء الكونغرس، يقول إنّه لم يأت لزيارته أيّ شخص ممثلاً فلسطين، بينما كان الزائرون دائماً مُوظّفين من الجمعيات اليهودية. ليس هذا الوضع محزناً للفلسطينيين فقط، بل للعرب أيضاً. من الممكن تفهّم خلاف بعض الأنظمة العربية مع حركة حماس، وتبنّيها موقفاً حذراً منها. ولكن، كان يمكن دعم جهود اللوبي التي لا تتضمّن لغة العنف، إلّا أنّه يمكن الاستفادة من تلك الأمور إذا جرى التحرّك في الاتجاه الصحيح، حتّى إذا بدأت تلك الجهود، اليوم، ستكون ذات فائدة. ولهذا، على العالمَين العربي والإسلامي، بما في ذلك الجالية الفلسطينية، تأسيس مُنظّمات مدنية لدعم قضية فلسطين في واشنطن. إذا جرت هذه العملية، بالتأكيد، ستقدّم بعض الدول دعماً، مثل إسبانيا وأيرلندا والنرويج وكولومبيا، لأنّ قضية فلسطين أصبحت قضيةً إنسانيةً، وكلّ من لديه ضمير سيدعمها. وفي الواقع، فإنّ دولاً عديدة انضمت إلى جانب فلسطين مع استمرار المجازر المُستمرّة في حقّ الشعب الفلسطيني. وستدعم هذه الدول القضية الفلسطينية في كلّ مكان وفي كلّ زمان.

باختصار، على كلّ الدول التي بادرت إلى فعل ولم تقف صامتة حيال المجازر المُستمرّة في غزّة، منع تجوّل الإسرائيليين المشاركين في تلك المجازر بحرّية في العالم، وحتّى إذا لم تستطع تلك الدول إصدار تشريع رسمي بهذا، على الأقلّ، يمكن أن تقوم بخطوات فعلية. يجب أن تتحوّل إسرائيل غزّةً أخرى محاصرة عالمياً، ثمناً لظلمها. وبهذه الطريقة، لن يجد الظالمون الراحة في الدول الأخرى. ومن ناحية أخرى، على فلسطين أن تبادر بخطوات تجاه الولايات المتّحدة، يجب أن تُؤسّس بالتعاون مع فلسطينيي الخارج، والدول التي تدعم القضية الفلسطينية، نظاماً مشابهاً لأيباك للدفاع عن مصالحها في الولايات المتّحدة.

في النهاية، من الممكن ألّا تنهي الخطوات المذكورة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، ولكنّها تُظهر أنّ فلسطين لن تُهزم، وأنّ جزءاً كبيراً من العالم يقف في جانب القضية الفلسطينية، وأنّ العالم أكبر من إسرائيل ومُؤيّديها. لقد حان الوقت كي يفهم الإسرائيليون، ويعوا ذلك.

(كاتب تركي)

> على الجاليات العربية والفلسطينية إنشاء لوبيات تنشط في الخارج، وتُؤثّر في مراكز صنع القرار

> الدول التي لم تقف صامتة حيال المجازر المُستمرّة في غزّة، عليها منع تجوّل الإسرائيليين المشاركين في تلك المجازر بحرّية في العالم

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **معن البياري** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■
المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■
الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■
منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads